أزمة تفاصيل تعصف بـ(اتفاق التمديد) في عامه الأول

وضوح «مؤتمري» يفاقم ارتباك «المشترك»

▷ أربعة بلاغات صحفية باسم رئيس المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك أعلنت على التوالي خلال الفترة من الأحد ٧ فبراير وحتى الأربعاء الـ ١٠ من ذات الشهر، توجت بمؤتمر صحفي عقدته أحزاب المشترك صباح الخميس الـ (١١) من فبراير الماضي، وذلك رداً على مخرجات المؤتمر الصحفي للمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الذي عقد السبت الـ(٦) من ذات الشهر وكشف فيه النقاب عن (٨) اجتماعات حوارية عقدت خلال الفترة الماضية بين شركاء العمل السياسي (قال المشترك إنها ٩) وأسفرت عن التوصل لمحضر اتفاق حول التحضير لعقد مؤتمر للحوار الوطني الشامل تنفيذاً لاتفاق فبراير ٢٠٠٩م.

▷ تقرير- جميل الجعدبي

وفي المؤتمر الصحفي الذي اتسم بالوضوح نسبيا وتسلسل سرد المعلومات كشف الدكتور عبد الكريم الإرياني - النائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي العام - عن " عراقيل جديدة وضعها المشترك لتوقيع محضر الاتفاق باشتراطه وضع ما تسمى بـ"اللجنة التحضيرية للحوار الوطني" والمنبثقة عن " ملتقى التشاور الوطني " بدلاً عن أحزاب المشترك وأن يكون توقيع "رئيس المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك " تفويض من " اللجنة التحضيرية للقاء التشاوري "كطرف في الاتفاق ، وهي نقطة الخلاف المركزية والتي كانت حاضرة بقوة في المؤتمر الصحفي لأحزاب المشترك إضافة لتباينات أخرى حول التفاصيل والمسميات.

ردود متوالية

وقبل الحديث عن أهم النقاط الخلافية بين الطرفين والتي عقد المشترك مؤتمره الصحفي لتوضيحها لابد من استعراض مضامين تصريحات رئيس المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك الدكتور /عبد الوهاب محمود منذ اليوم التالي للمؤتمر الصحفي للمؤتمر الشعبي العام الأحد ٧ فبراير وحتى قبل يوم المؤتمر الصحفي للمشترك الأربعاء (١٠ فبراير) في ردود أفعال متوالية تعكس حجم الارتباك داخل أقطاب المشترك تجاه الحقائق المعلنة من الطرف الآخر..

ففي اليوم التالي للمؤتمر الصحفي للمؤتمر الشعبي وأحزاب التحالف الوطني (الاحد ٧ فبراير)ورغم تأكيد قيادات المؤتمر أن باب الحوار سيظل مفتوحاً إلى يوم الدين، أصر المشترك على إتهام المؤتمر بإيقاف الحوار وتعطيل اتفاق فبراير ، وفيما عبر المشترك عن أسفه لاغلاق باب الحوار ودعا في بيان صحفي (الخميس ١١فبراير) الحاكم للعدول عن (القرار المعلن بشأن اغلاق الحوار الوطني) حرص في ذات البيان على الايحاء بعدم وجود اى حوار مع الحاكم بفقرتين متتابعتين جاء في نصهما (الحوار مع المشترك الذي لم يبدأ بعد) و(مسؤلية اغلاق حوار لم يتم بعد).!

وبعد يومين من المؤتمر الصحفي للمؤتمر الشعبي العام(الاثنين ٨فبراير) أكد رئيس المجلس الأعلى للمشترك في تصريح صحافي مقتضب " أن المشترك طرفاً وشريكاً أساسياً ومحاولة تجاوزه غير ممكنة ".

شامل وقريب

وفيما يبدوا أنه إجراء استباقي أكدت أحزاب اللقاء المشترك في اليوم الثالث للمؤتمر الصحفي للمؤتمر (الثلاثاء ٩ فبراير) مضيها في (التشاورات الوطنية مع الأطراف السياسية الواسعة والمستهدفة وبدون استثناء في الداخل والخارج وصولاً لعقد مؤتمر وطني شامل وقريب).

وقال المشترك وفقاً لما أورده موقع " الصحوة نت" عن الدكتور عبد الوهاب محمود " أن الحوار ستزداد وتيرته ابتداءً من الغد " وهكذا يفهم من التصريح الثالث لرئيس المشترك تلويح المشترك بالمضي في تشاوراته الانفرادية لعقد مؤتمر وطني ربما يكون اجراء وقائي استباقي لما يعتزم المؤتمر تنفيذه مع حلفائه .

ويوم الأربعاء الـ(١٠) من فبراير (بعد أربعة أيام من المؤتمر الصحفي للمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني) اتهم رئيس المجلس الأعلى للمشترك في تصريح هو الرابع على التوالي اتهم القائمين على المؤتمر الصحفي للمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني بإغفال بعض الحقائق وعدم التطرق للكثير من تفاصيل اللقاءات التشاورية بين المشترك والمؤتمر، وتوقع الوسط الإعلامي أن يقوم المشترك بهذه المهمة(شرح تفاصيل المشاورات) في مؤتمره الصحفي صباح الخميس الـ(١١) من فبراير الماضي لكن ذلك لم يتم.

اشتراط التوقيع

وكان الدكتور عبد الكريم الإرياني - النائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي العام - كشف في المؤتمر الصحفي للمؤتمر وأحزاب التحالف السبت ٦فبراير ما قال إنها حقيقية مُره وجدوا أنفسهم أمامها حينما رفض المشترك توقيع المحضر إلا اذا كان الاتفاق ينص في الصفحة الأولى على " انه اتفاق بين المؤتمر الشعبي العام وحلفاءه ، واللجنة التحضيرية للقاء التشاوري المنبثقة عن مؤتمر التشاور الوطني" وهو ما اعتبرته قيادات المؤتمر تغييباً وموتاً شرعياً لأحزاب المشترك التي وقعت اتفاق فبراير مع المؤتمر .

وبشأن التوقيع على المحضر أشار الدكتور الإرياني إلى اشتراط المشترك أن يذكر في خانة التوقيع وأن " يوقع رئيس المجلس الأعلى لأحزاب المشترك مفوضاً من اللجنة التحضيرية للقاء التشاوري ".

جزء من بعض

هذه النقطة الخلافية كانت نقطة مركزية في حديث الدكتور عبد الوهاب محمود - رئيس المجلس الأعلى لأحزاب المشترك في المؤتمر الصحفي للمشترك، حيث أكد محمود في هذا الشأن أن موقفهم كان واضحاً بأنهم جزء من بعض" اللقاء المشترك واللجنة التحضيرية " وأنهم لم يطلبوا التوقيع باسم المؤتمر الشعبي العام واللجنة التحضيرية، وقال : "هذا لن يحدث على الإطلاق" كان قد صيغ، كما ذكره الأخوة في المؤتمر" المؤتمر الشعبي العام وحلفاءه ونحن طلبنا وكان هذا الطلب غير مرفوض" أحزاب اللقاء المشترك واللجنة التحضيرية وهما حلفاءنا كما هم الآخرين حلفاء المؤتمر".

وحول هذه النقطة كان قانونيين أوضحوا أن الاتفاق ينص في مطلعه أنه اتفاق بين الأحزاب الممثلة في مجلس النواب حول التحضير لعقد مؤتمر الحوار الوطني الشامل تنفيذاً لاتفاق ٢٣ فبراير وبالتالي فلا علاقة للجنة التحضيرية في مجلس الشورى ولا للجنة التحضيرية في أحزاب اللقاء المشترك.

وجاء ذكر " اللجنة التحضيرية للحوار الوطني والمنبثقة عن التشاور الوطني التابع لأحزاب اللقاء المشترك " في البيان الصحفي الذي تم توزيعه في المؤتمر الصحفي لأحزاب اللقاء المشترك الخميس في سياق اتهام " الحاكم " بـ(رفض وإقصاء اللجنة التحضيرية كطرف مشارك في آلية الحوار المشترك إلى جانب أحزاب اللقاء المشترك)، وهذا الاتهام يعزز صحة أطروحات قيادة المؤتمر الشعبي بشأن اشتراطات المشترك الجديدة والخاصة بوضع " اللجنة التحضيرية لتشاور المشترك" طرفاً مقابل في التوقيع على محضر الاتفاق أو أي اتفاق لاحق.

البركاني:

اتفاق فبراير حجر الزاوية لانتخابات 2011م

□ البركاني

□ بن دغر

بن دغر:

وقعنا اتفاق فبراير مع احزاب سياسية وليس مع لجنة مؤقتة

المشترك :

اتفاق فبراير مصدر لمشروعية الحكومة

شرعية المشترك.!

وحول أسباب اعتراض قيادات المؤتمر على اشتراط المشترك واعتباره شرطاً تعجيزياً يقول الدكتور/ أحمد عبيد بن دغر - الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام - " بالنسبة لنا من الناحية القانونية ومن المنطق أن هذه اللجنة هي لجنة تحضيرية مؤقتة ستنتهي يوماً من الأيام " فبمجرد انعقاد الفعالية تنتهي هذه اللجنة"، مشيراً من ناحية ثانية إلى أنه من الطبيعي في حوار من هذا النوع له علاقة بقضايا الوطن الكبرى أن تتناقش فيه الأحزاب أولاً، وخاصة إذا كانت هذه الأحزاب وقعت على اتفاق سابق.

ويوضح بن دغر في حوار اجرته قناة «يمانية» كنا نسألهم نحن وقعنا اتفاق فبراير معكم وليس مع اللجنة التحضيرية ، ولم تكن اللجنة طرفاً في الحوار آنذاك، ولا في اتفاق فبراير، ولا يمكن لأحزاب وقعت اتفاق أن تفوض آخرين بالتوقيع بالنيابة عنها".مشيراً إلى أن قيادات المشترك كانت تجيب قائلة: " نحن أصبحنا اللجنة التحضيرية.. واللجنة التحضيرية قد أصبحت نحن " وهو طرح يتطابق تماماً مع تأكيدات رئيس المجلس الأعلى للمشترك في المؤتمر الصحفي بقوله " نحن جزء من بعض".

نقطة الخلاف

نقطة خلافية ثانية كشف عنها الدكتور الإرياني حينما ذكر أنه قام باتصالات بقيادات المشترك عندما شكلوا لجنتهم التحضيرية للتشاور الوطني حول ما إذا كان حوارهم الجديد بديلاً عن حوار اتفاق فبراير مشيراً إلى أنهم أجابوه بالتأكيد أن حوارهم الجديد ليس بديلاً عن حوار تنفيذ اتفاق فبراير وذلك خلافاً لما يطرحه المشترك الآن .

هذه النقطة الخلافية تركها الدكتور/ عبد الوهاب محمود - رئيس المجلس الأعلى للمشترك- لعضو الهيئة العليا لمجلس المشترك والأمين العام للتنظيم الوحدوي الناصري سلطان العتواني والذي أكد في المؤتمر الصحفي أن مشاريعهم الوطنية لا تنبثق فجأة على الإطلاق.

وأوضح بشأن اتصالات الدكتور الإرياني قائلا:" أنا لا أنكر بأن الدكتور الإرياني اتصل بي حينها وكنت رئيساً للقاء المشترك، لكنه لم يسألني هل اللقاء التشاوري بديلاً عن اتفاق فبراير، ما سألني عنه .. هل هذا اللقاء مفتوح للجميع أم أنه محصور؟! قلت له بأنه لقاء للجميع، وأنت ممن وجهت لهم الدعوة لكنك كنت مسافراً خارج البلد ".

وأضاف العتواني:" هذا ما دار بيني وبينه، ولن يدور أي حديث عن موضوع هل هذا بديلاً عن ذاك..؟! وبالتالي أرجوا أن تكون المسألة واضحة لديكم وشكراً ".

الاستعانة بصديق

وفي محاولة لإزالة اللبس حول هذه النقطة وحسمها من قبل القارئ نحاول هنا على طريقة -الاستعانة بصديق- العودة لتصريحات رئيس المشترك السابق حول هذه النقطة تحديداً تاركين للقارئ الفصل فيها حيث يقول سلطان العتواني في رده على سؤال صحافي بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٠٩م حول ما إذا كان الاتفاق (اتفاق فبراير) مع المؤتمر أثر على جدية التشاور الوطني الذي يدعوا إليه المشترك ؟!

-يقول العتواني- في حواره الصحفي الموثق :" ليس هناك علاقة بين الاتفاق الذي تم وبين خططنا في المشترك، ولن تتأثر على الإطلاق، فهذه قضايا وأمور سنستمر فيها لأنها لم ترتبط بهذا الجانب، ولم تكن مطروحة أثناء المناقشات، التشاور الوطني بالنسبة لنا عمل إستراتيجي سنستمر فيه والاتفاق (اتفاق فبراير) سنستمر بالتعامل معه".

تشعب نقاط الخلاف

وفي تطور لافت لأوجه نقاط الخلاف بين الطرفين لا يزال (اتفاق ٢٣ فبراير ٢٠٠٩م)بالنسبة للمؤتمر الشعبي العام هو (حجر الزاوية) لإصلاح وتطوير النظام الانتخابي وإجراء انتخابات أبريل ٢٠١١م، وفقا للامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام ورئيس كتلته البرلمانية الشيخ / سلطان البركاني ،فيما يرى المشترك في ذات الاتفاق (أساساً للتوافق الوطني، ومصدراً لمشروعة المؤسسات التشريعية والحكومية، ومرجعاً للحوار الوطني الشامل).

وبعد مرور عام على توقيع الأحزاب الممثلة في البرلمان لاتفاق ٢٣ فبراير والذي تم بموجبه تمديد فترة البرلمان سنتين إضافيتين لايبدو أن خلاف فرقاء الملعب السياسي سيقف عند حدود تفسير بنود الاتفاق والية تنفيذها ، ومالم تحدث معجزة ، فان العام المتبقى من فترة التمديد لايبدو انه كافيا لانجاز الاتفاق في ظل انحسار نقاط الالتقاء بين الطرفين، وتشعب وتجزئة وتمدد نقاط الاختلاف الى تفاصيل التفاصيل.□

المشترك ولجانه.. سؤال المرحلة؟!

الأمين العام للحزب الاشتراكي	الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي	أمين عام التنظيم الوحدوي الناصري	قيادات في المشترك	رئيس المجلس الأعلى للمشترك
اللجنة التحضيرية أداة من أدوات المشترك وليست بديلاً له	ليست اللجنة التحضيرية أداة من أدوات اللقاء المشترك ونصر على أنها جزء من الحوار	ليست هناك علاقة بين «اتفاق فبراير» وبين خططنا للتشاور الوطني في المشترك	نحن أصبحنا اللجنة التحضيرية واللجنة التحضيرية أصبحت نحن	نحن جزء من بعض

■ ما لم يكن يتوقعه أحد أن تغدو «اللجنة التحضيرية للحوار الوطني» المنبثقة عن «ملتقى التشاور» المنبثق عن «أحزاب المشترك»- أن تغدو هذه اللجنة واحدة من معضلات المشترك وكأن تناقضات وخلافات وربما أن انعدام الثقة داخل هذا التحالف غير كافية لإصابة المشترك بالشلل وتقهقره للخلف بدلاً من التقدم للأمام، وهو ما أدى بطبيعة الحال إلى تعطيل قطار الديمقراطية وتهديد المؤسسات الدستورية..

وخلافاً لما كان متوقعاً ان تخلق مثل هذه اللجان تطوراً مثمراً في أداء أحزاب المشترك السياسي ينعكس بمجمله على الحياة السياسية والتنمية الديمقراطية داخل البلد.. يبدو وضع «باص المشترك» اليوم وفي ظل هذه اللجنة أكثر حسرة وندامة.. فالمشترك الذي ما فتئ يشكك بشرعية الآخرين يبدو أنه سوف يشرب تلقائياً من نفس الكأس بارتداء جلباب «لجنة تحضيرية» لايتجاوز عمرها عامين مقابل قرون من التاريخ السياسي والنضالي لمختلف أحزاب المشترك، والتي تستمد شرعيتها وعلاقتها بالشارع من الدستور والقانون وأهداف وبرامج وأدبيات تلك الأحزاب وليس من «ملتقى تشاوري».

لا نبخس الناس أشياءهم ولا نقلل من جهود الشخصيات الوطنية وكافة المشاركين في مثل هذه اللجان.. لكننا في هذه العجالة نحاكي الواقع الملموس.. وليس ببيانات التنظير، ونحاول تبسيط الفكرة والبحث في العلاقة بين «المشترك» و«لجنته التحضيرية» بما يزيل حيرة قواعد المشترك قبل غيرهم..□

أزيلوا الأعلام الشطرية أو استقيلوا !!

عبدالملك الفهيدي

■ ليس ثمة مبرر أو عذر للصمت الذي تبديه السلطات المحلية والأجهزة الأمنية في بعض المحافظات الجنوبية إزاء قيام العناصر الانفصالية برفع الأعلام الشطرية على أسطح المنازل أو في بعض الطرقات وهو صمت يتسق مع تلكؤها أو تهاونها في ضبط العناصر الانفصالية والتخريبية التي تنفذ أعمال القتل والتخريب والشغب ونهب الممتلكات والاعتداء على أفراد الأمن والمواطنين ومحلاتهم.

ومخطئ من يعتقد أن رفع العلم الشطري ليس جريمة بحجم أعمال القتل والتخريب لسبب بسيط هو أن من يقومون بأعمال القتل والتخريب والفوضى هم أنفسهم العناصر التي ترفع الأعلام الشطرية، وهم من يرفعون شعارات الانفصال ويحلمون بإعادة اليمن إلى ما قبل ٢٢مايو ١٩٩٠م.

وليس من المبالغة القول إن المشكلة لا تكمن في الصمت على مثل هذه الأفعال فقط بل أيضاً في عدم الاستفادة من الأحداث التي تشهدها البلد والتعاطي معها بروح المسئولية وبقوة القانون، ويتذكر الجميع أن المتمردين الحوثيين سبقوا تمردهم عام ٢٠٠٤م برفع أعلام لحزب الله بديلة للعلم الوطني، وهو فعل كان ينبغي عدم السماح بتكراره باي شكل من الأشكال باعتبار أن رفع أي فرد أو مجموعة أفراد لعلم غير العلم الوطني يمثل اعتداءً وانتهاكاً لسيادة البلد .

لكن المؤسف حقاً أن لا شيء من ذلك حدث فقد تكرر المشهد الذي حدث في صعدة في بعض المناطق في المحافظات الجنوبية بل بصورة أكبر وأخطر، فالعناصر الانفصالية لم تكتف برفع الأعلام الشطرية في المظاهرات والمسيرات غير القانونية التي تنفذها بل وتمادت إلى رفع العلم الشطري فوق أسطح منازلها، وعلى جوانب الطرقات، بل إن المدعو طارق الفضلي لم يقف عند حد ذلك وعمد إلى رفع العلم الأمريكي في منزله، بحيث باتت مشاهد رفع العلم الشطري من قبل الانفصاليين صورة طبق الأصل لمشهد كبيرهم الذي علمهم السحر الخائن علي سالم البيض الذي يحاول يائساً إحياء مشروعه التآمري الانفصالي مرة أخرى ،وهو ما يثير التساؤل عن الفرق بين رفع البيض للعلم الشطري وبين العناصر الانفصالية في الداخل التي ترفع ذات العلم وتطرح ذات الدعوات الانفصالية التي يطرحها البيض .

والحقيقة المرة التي يجب أن نقولها اليوم إن التساهل الذي تعاطت به مؤسسات الدولة وفي مقدمتها أجهزة الأمن والسلطات المحلية مع من يرفعون الأعلام الشطرية خلال المسيرات قد أسهمت بشكل كبير في تمادي هؤلاء وتعمدهم، ليس رفع تلك الأعلام في أماكن مختلفة فحسب، بل وتصعيد وتيرة دعواتهم الانفصالية وتحويلها إلى أعمال قتل وعنف واستباحة للدماء ونهب لممتلكات المواطنين والممتلكات العامة .

واليوم وقد بلغ السيل الزبى .. فإن الواجب على السلطات المحلية والأجهزة الأمنية في تلك المحافظات أن تصحو من سباتها وتُعمل يد القانون ضد عناصر الانفصال والتخريب وفي مقدمتهم أولئك الذين يرفعون الأعلام الشطرية التي لابد من إزالتها والملاحقة والقبض على من يرفعونها ومحاسبتهم، بل ومحاسبة حتى من يصنعون هذه الأعلام لأن استمرار السكوت على مشاهد الأعلام الشطرية المرفوعة على أسطح المنازل وفي الطرقات جريمة تمس بالوحدة وبرمز السيادة اليمنية والجمهورية اليمنية ولا تقل خطورتها عن جرائم الدعوة إلى الانفصال وأعمال القتل والتخريب .

إن مطالبة السلطات المحلية وقيادات الأجهزة الأمنية بأداء دورها في إزالة الأعلام الشطرية وضبط مرتكبي أعمال القتل والتخريب ليس ترفاً بل هو مطالبة لها بالقيام بواجباتها الدستورية والوطنية التي أقسمت على احترامها مالم فإن على أولئك المسئولين أن يعلنوا صراحة عجزهم وفشلهم ويتركوا المسئولية لمن هو أقدر وأكفأ على تحملها؛ لأنه إذا كانت حماية الوحدة وصون سيادة البلد وأمنه واستقراره لا تستحق ذلك فليس ثمة من شيء آخر يستحق الدفاع عنه، أو يستحق أن يتولى أولئك مناصبهم من أجله .□

معوقات أمام ادارة استصلاح الأراضي بحضرموت

■ أوضح الأخ عبدالله عيظة الجابري مدير عام الإدارة العامة للري واستصلاح الأراضي بوادي وصحراء حضرموت أن إجمالي إيرادات الإدارة بمختلف أقسامها للعام ٢٠٠٩م بلغ حوالى ٣٥ مليوناً و ٥٣١ ألف ريال.

مشيراً إلى أن عمل الإدارة المتمثل في مسح الأراضي وبناء السدود ومنشات الري متوقف. لافتاً إلى ما تعانيه الإدارة من صعوبات في إيجاد قطع غيار للمعدات في السوق المحلية نتيجة انتهاء العمر الافتراضي لها وغيرها مما أثر سلباً على سير العمل.

داعياً الجهات ذات الاختصاص الى مساندة الإدارة العامة للري بوادي وصحراء حضرموت في تجديد الأصول الخاصة بها مثل الحفارات من أجل استمرارية عمل الإدارة وتقديم خدماتها للمواطن في مختلف المجالات الزراعية والخدمية.□

تحديث هيئة المستشفى الجمهوري بعدن بمليارين

مدين مقباس:

■ أكد الدكتور جمال محمد خدا بخش - رئيس مجلس إدارة هيئة مستشفى الجمهورية النموذجي بعدن - أن تحويل المستشفى إلى هيئة أسهم يفتح آفاقاً جديدة للارتقاء بخدماته الطبية المقدمة للمواطن. موضحاً أن إدارة المستشفى تعتزم تنفيذ عدد من المشاريع على مراحل وبتكلفة تقدر بمليار و(٨٦٥) مليون ريال، حيث سيتم قريباً إجراء المناقصات لبناء مطبخ خارج المبنى بـ(٤٥٠) مليون ريال وهدم وإعادة بناء الإدارة والشئون الإدارية والمالية بـ(٦٥٠) مليون ريال وبناء مركز للتموين الطبي للمستشفى بـ(٧٥٠) مليون ريال ومشروع بناء المغسلة بـ(١٥) مليون ريال. مشيراً في تصريح لـ«المؤتمرنت» إلى أن المستشفى نفذ عدداً من المشروعات العام المنصرم أبرزها ترميم أقسام جراحة المخ والأعصاب وجراحة الأطفال، وقسم الأنف والأذن والحنجرة، والخصوصي بتكلفة تقدر بـ(١١,٨٠٠,٠٠٠) ريال والتي شملت أيضاً المركز التشخيصي ومركز مرض السرطان.□

محلي أبين يتسلم 61 محولاً كهربائياً

عيدروس نورجي

■ قال محمد صالح هدران- وكيل أول محافظة أبين: إن السلطة المحلية بالمحافظة تسلمت ٦١ محولاً كهربائياً وجه بها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح لتعزيز قطاع الطاقة الكهربائية لمجابهة الأحمال الزائدة للاستهلاك وتخفيف معاناة المواطنين من الانقطاعات الكهربائية خلال أشهر الصيف القادمة. مشيراً إلى أن سعة المحولات مختلفة بإجمالي ٢٧/٣٠٠ كيلو فولت أمبير تقدر قيمتها بأكثر من ١٥٠ مليون ريال.

ودعا محمد صالح هدران أبناء المحافظة إلى تحمل مسئولياتهم إلى جانب الأجهزة الأمنية لمجابهة العناصر العابثة والتصدي لأعمالهم السافرة ونهبهم لعدد كبير من المحولات والكابلات الخاصة بقطاع الكهرباء والتي أدت إلى مضاعفة معاناة المواطنين وتعرضهم لانقطاعات التيار بسبب الأعمال الهمجية والتي كبدت قطاع الكهرباء بالمحافظة خسائر قدرت بنحو ٦٠ مليون ريال.□